

اقتصاد

فوق الطاولة

مرض حكومي خطير!

علي نزار الاغا

مرض حكومي خطير، لم يتم الانتباه إليه بشكل جدي، رغم تداعياته المرهقة للمواطنين منذ سنوات. أبرز أعراض هذا المرض هو الخوف من الخروج خارج صندوق التفكير القديم، في رسم وإدارة السياسات العامة، التي ثبت عدم نجاحها، بحكم النتائج، عبر سنوات طويلة خلت، وهذا ما يجعل المسؤول يمتن الحديق عن الأعداء والمبررات لأي خلل يحدث في عمل مؤسسته. بحسب كبار الخبراء في التنمية البشرية، فإن العقول التبريرية مسؤولة عن ٩٩ بالمئة من الفشل المعرف في عالمنا، كما أن تلك العقول تغشل دوماً في تحقيق النجاح.

دخولاً في صلب الموضوع، سنلجأ إلى فكرة «دراسة الحالة» لتقديم مثال حي، قائم حالياً، مفعم بالتخطيط والأمم، وهو موضوع سحب الرواتب والمعاشات من الصرافات الآلية.

لا يخفى على أحد مشاهد الازدحام الشديد، وغير المسبوق أمام صرافات المصرفين العقاري والتجاري، وأغليبتهم من أعمار تتجاوز ٦٠ عاماً، وكثيرون شهدوا حالات إنسانية تجعلك تستمن من تطبيق التكنولوجيا الحديثة عندما تكون بعض أدوات السياسات العامة بالية! آلاف المتقاعدين ينتظرون ساعات لاستلام معاشاتهم منذ يومين، ومستمرين، والأسبوع القادم قد تتفاقم الحالة نظراً لبدء صرف رواتب الموظفين، وهم بمئات الآلاف أيضاً، في حين لدينا عدد محدود من الصرافات العاملة، والدور على كل منها بالعشرات، والمشاهد مرعبة، ورغم ذلك ما من خطة طوارئ فعلية للتعامل مع هذه الأزمة، ولا تركيز على الأسباب الحقيقية وراءها، والتي يتم تكرارها كل شهر، والانتقال إلى حلها.

حلول بسيطة يمكن تطبيقها استثنائياً لفترة محدودة لا تتعدى الأيام تكون كفيلة بحل أزمة الصرافات المتوقع تفاقمها، وهي ليست من خارج الصندوق فعلياً، أولها استقرار المصرفين وفرض مئاويات لعدة أيام لتغذية الصرافات وضمان تشغيلها على مدار ٢٤ ساعة، مع حراسة مشددة، من بعض الجهات المختصة.

تخصيص أماكن للعجزة من موظفين لمساعدتهم بالسحب، وهذا يسرع عملية السحب، وينقل صورة إنسانية في التعامل مع كبار السن، إضافة لفتح سقف السحب اليومي إلى ١٠٠ ألف ليرة، والطلب من بعض المؤسسات صرف الرواتب عبر المحاسنين.

تلك بضع أفكار يتحدث فيها جميع الناس، من شأنها حل مشكلة الصرافات، التي يمكن سحبها على طريقة التعاطي الحكومي مع كافة الأزمات السنوية المتكررة منذ ٩ سنوات، لا نتيجة، لأنه كما قلنا، هناك مرض حكومي خطير، اسمه «هباب» الخروج من الصندوق في التفكير.

الوطن

طلبت المؤسسة العامة للصناعات النسيجية إيقاف تصدير الغزول القطنية بسبب تدني القيمة المضافة إليها، وخاصة أن مرحلة النسيج تعتبر هي المرحلة الأهم في الصناعات النسيجية، لكونها تحقق قيمة مضافة جيدة. وبحسب تقرير للمؤسسة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فإن وضع الصناعة النسيجية اليوم على المحك، ولاسيما أن معظم شركات النسيج التابعة للمؤسسة قد أصبحت خارج العملية الإنتاجية بسبب الدمار الذي لحق بها وبموجوداتها، ولم يبق سوى شركتين عاملتين بشكل كامل، وهما شركتا الديس ونسيج اللاذقي، وواحدة تعمل بشكل جزئي هي الخاسمية، إذ تراجعت الطاقة الإنتاجية السنوية من ١١١ مليون متر إلى ٢٩ مليون متر، أي تراجعت بمقدار ٨٢ مليون متر، ما نسبته ٧٤ بالمئة من الطاقات الإنتاجية السنوية. وذكر التقرير أن المؤسسة كانت تقوم ببيع القطن المحلج إلى القطاعين العام والخاص، حسب حاجتهما من القطن،

ومن ثم تقوم بتصدير الباقي، لافتاً إلى أن أسعار السوق المحلية حالياً للقطن تحدد اعتماداً على التكلفة مضافاً إليها هامش ربح ٢ بالمئة، أما سابقاً، فكان تحديد السعر يتم استناداً إلى بورصة ليفربول.

ولم يخف التقرير الصعوبات التي تعترض استمرار العملية الإنتاجية في شركات النسيج، والتي تتمثل في قدم خطوط الغزل العاملة، الأمر الذي يؤثر سلباً في جودة الغزول المنتجة، وانخفاض نسب الإنتاج بسبب التدني النسبي في نوعية الأقطان والأسعار العالمية من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك فإن عدم إمكانية البيع إلا بأسعار تنسجم مع متطلبات السوق الداخلية من جهة والأسعار العالمية من جهة أخرى، يؤدي إلى استحالة وجود هامش ربح، وبالتالي حتمية الوقوع بخسارة في شركات الغزل. كما ارتفع سعر المادة الأولية بسبب التسعير الإداري، حيث وصل سعر المادة الأولية إلى ١٠٨٤ ليرة للكيلوغرام الواحد، وبالتالي وصل نصيب كيلو غزل من القطن المحلج إلى ١٣٠١ ليرة، وهو مقارب أو أعلى من الأسعار العالمية للغزول القطنية بالوسطى.

«النسيجية» كما ترى نفسها:

نحن على المحك ولدينا صعوبات.. ومقترحاتنا الإبقاء على حصرية القطن وتأمين مصممي أزياء

يؤدي إلى تلافي الأخطاء الناجمة من العنصر البشري. وأكدت المؤسسة ضرورة تحديث جميع خطوط الإنتاج القديمة، وإقامة محال جديدة على المدى الطويل وفق تطور كميات الإنتاج من القطن المزروع حيث تكون قريبة من مواقع الإنتاج، والأهم التوقف عن تصدير القطن المحلج مستقبلاً، إضافة إلى عدم التوسع في إنشاء محال القطن والاكتفاء بإعادة تأهيل محالج أو محلجين في كل المحافظة لتغطية كمية الإنتاج المطلوبة، وعدم احتساب أجور نقل الأقطان المضافة إلى سعر القطن من ضمن تكلفة الأقطان المحلوجة والتي تقدر بمبلغ ١٧٠ ليرة للكيلو الواحد.

بالإرقام، بلغت قيمة الإنتاج الفعلي للمؤسسة منذ بداية العام الجاري (٢٠١٩) نهاية شهر تشرين الثاني نحو ٣٢,١ مليار ليرة، بينما بلغت قيمة الإنتاج الفعلي للفترة ذاتها من العام الماضي نحو ٣٤,٣ مليار ليرة. وعن مبيعات المؤسسة، بين التقرير أنها بلغت ٣٢,٥ مليار ليرة هذا العام، بينما بلغت مبيعاتها خلال الفترة نفسها من العام الماضي نحو ٢٥,٥ مليار ليرة.

مواكبة الموسضة. وبيت المؤسسة في تقريرها أن وجود مراكز استلام القطن في أماكن بعيدة عن مناطق زراعته يؤثر سلباً في تكاليف النقل، وعلى كميات القطن التي قام المزارعون بتصديرها، ما ينعكس أيضاً على تدني جودة الأقطان المستلمة، لأسباب تتعلق بالنوعية والنقل والنظافة والرطوبة، والأهم من ذلك كله نوعية الأصناف المزروعة التي تراجعت في السنوات الأخيرة، كما أن ارتفاع أسعار القطن المحلج محلياً مقارنة بالأسعار العالمية أثر سلباً في بقية سلسلة الإنتاج في شركات القطاع العام.

مقترحات

تقدمت المؤسسة بعدة مقترحات في تقريرها للنهوض بواقع الصناعة، من بينها الإبقاء على حصرية شراء القطن المحلج من المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، إضافة إلى الانتقال لنظام التصنّف الآلي المتطور، واستخدام الأجهزة المخبرية الحديثة في فحص الأقطان وتحديد مواصفاتها، وذلك بدلاً من التصنيف اليدوي، ما

تهريب وإغراق وسيطرة للخاص

الأهم حسب التقرير، عدم استمرارية توافر حوامل الطاقة من غاز وكهرباء وماء، إضافة إلى المنافسة الشديدة للغزول المستوردة من الخارج، بسبب جودتها وانخفاض أسعارها مقارنة بالغزول المنتجة محلياً، وانخفاض مستويات المبيعات نتيجة الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية من الدول المعادية.

ومن جملة الصعوبات التي تعترض لها المؤسسة، ذكر التقرير عدم توافر مصممين مختصين بعالم الأزياء، وهذا ينعكس على ضعف الإنتاجية والإنتاج، إضافة إلى زيادة التهريب وإغراق السوق المحلية بمنتجات الألبسة الجاهزة غير المعروفة المصدر، إضافة إلى البائنة. من جهة أخرى، بين التقرير أن المؤسسات الداعمة للنسيج في مرحلته الأخيرة (الأنيسة) غير كافية للنهوض به ومعالجة مشاكله والقيام بأعمال البحث والتطوير، وخاصة أن هناك سيطرة شبه كاملة للقطاع الخاص على هذه المرحلة من الإنتاج، وضعف قدرة القطاع العام على

الآلاف أمام الصرافات من الكهول المتقاعدين.. بلا حل!
مدير «التجاري»: رفع سقف السحب اليومي إلى ٧٠ ألف ليرة من اليوم
مدير «العقاري»: سوف نبحت تشغيل الصرافات على مدار ٢٤ ساعة

عبد الهادي شباط

سجلت الصرافات على مدى الأيام الماضية حالة عارمة من الازدحام والفضوى، وصلت حداً غير مسبوق، تخللها عدة حالات لمشادات ومشاجرات جراء التسابق في الوصول للصراف والحصول على المعاش، علماً أن معظم القابعين أمام الصرافات لساعات طويلة للحصول على معاشاتهم هم من المتقاعدين وكبار السن، من الرجال والنساء، فلماذا كل هذا الاختناق أمام الصرافات؟ وكيف يمكن حل هذه المشكلة؟ وما الإجراءات الاستثنائية التي تعمل عليها المصارف المعنية؟

علمت «الوطن» من بعض العاملين في المصرفين العقاري والتجاري أيضاً أن سبب الازدحام هو تأخر صرف رواتب المتقاعدين من المدنيين والعسكريين، وتحويل الاعتمادات. وفي الاتصالات أجرتها «الوطن» مع مديري المصارف العامة المعنية وطرح بعض المقترحات في هذا الخصوص مثل استمرار عمل الصرافات ٢٤ ساعة، وما الإجراءات الاستثنائية التي يتم العمل عليها لحل مشكلة الازدحام الحاصلة أمام الصرافات، بين مدير عام المصرف التجاري علي يوسف أنه تم رفع سقف السحوبات اليومية حتى ٧٠ ألف ليرة ابتداء من اليوم لكل المواطنين وراتبهم ومعاشاتهم لدى المصرف من دون الحاجة لطلبات بذلك، وهو ما يسمح بسحب قيمة أعلى دفعة واحدة من الصراف، وعدم تكرار العودة للصراف لأكثر من مرة.

كما تم التوجيه باستمرار العمل في فروع المصرف التجاري السوري حتى الساعة الرابعة والنصف أيام الدوام الرسمي، بينما تم وضع جدول مئاويات لاستمرار الفروع بالعمل لتأمين تغذية الصرافات خلال أيام العطل القادمة.

وحول الصرافات التي تم توريدها مؤخراً للمصرف التجاري والبنالعة نحو ٥٠ صرافاً، بين يوسف أنها قيد التركيب، وتم إدخال عدد جيد منها في الخدمة، بينما يتم التنسيق مع العديد من الجهات العامة



الطلب وتعرض الكثير من الصرافات المتوافرة لدى المصرف لحالة عالية من الاهتلاك وعدم توافر قطع الصيانة والإصلاح ويضاف لكل هذا عدم توافر سيارات نقل الأموال المجهزة بعناصر الأمان وكوابر العمل المختصة والمدربة وخاصة من المصرف بعاني نقصاً واضحاً في كوابر خاصة من تغذية الخبرة والقادرين على تفكيكهم في مثل مهام تغذية الصرافات. الموسمية لا تغلح في حل هذه المشكلة لأن هؤلاء العمال يحتاجون لفترة تدريب.

مقدراً الاحتياجات الفعلية للكار المطلوب لتغذية الصرافات الآلية بنحو ٤٠ عاملاً بينما لا يتوافر لدى المصرف منهم سوى ٦ عاملين بينما تحتاج تغذية الصرافات لنحو ٢٥ سيارة نقل أموال وهي غير متوافرة رغم العديد من المذكرات والكتب التي جرى تسطيرها حول ذلك.

وعن الاستمرار بفتح أبواب هذه الصالة وتمكين المراجعين من استخدام الصرافات على مدار ٢٤ ساعة، بين المدير العام أنه سيتم بحث هذا الإجراء، منوهاً بأن عملية تركيب الصرافات الجديدة ستبدأ اعتباراً من اليوم «أمس» حيث تم اختبار عدد من هذه الصرافات في صالة المصرف وتم التأكد من سلامة العمل فيها ومطابقتها للمواصفات العقدية المنصوص عليها في عقد التوريد وأنه مع توزيع هذه الصرافات ستحل مساحة مهمة من مشكلة الصرافات حيث تتسع هذه الصرافات لنحو ١٤ ألف قطعة نقدية بدلاً من ٨ آلاف كما هي السعة الحالية للصراف القديمة العاملة حالياً، كما أنه تم تجاوز بعض الصعوبات الإدارية والفنية لتأمين الصيانة الدورية للصرافات العاملة، مبيّناً أن جزءاً من الصرافات بات مهتلماً ومن غير المجدي إصلاحها وصيانتها.

لكن عدداً من المشكلات الموضوعية مازالت عالقة وتحد من تحسين خدمة الصرافات وبنات معظمها معروفاً أهمها محدودية عدد الصرافات مقارنة بحجم

لتأمين أماكن جديدة لتركيب الصرافات المتبقية بما يسهم في توزيع هذه الصرافات على مختلف المناطق وتغطية احتياجات المواطنين.

خطة استثنائية!

في المصرف العقاري أكد المدير العام مدين علي أن هناك خطة استثنائية يتم العمل عليها لجهة استقرار عمال التغذية والكادر المعنى بصيانة ومتابعة عمل الصرافات، وخاصة في الأماكن التي يشتد فيها الطلب على خدمة الصرافات، وأنه في هذا الخصوص سوف تستمر تغذية الصرافات طوال أيام العطلة القادمة. وتم التوجيه برفع حجم التغذية للصرافات وتمديد أوقات التغذية، وفي هذا الإطار سيتم تغذية صرافات الصالة الموجودة تحت مبنى الإدارة العامة للمصرف حتى الساعة الخامسة أو السادسة مساءً، وهو ما يسمح بتوفير السيولة في هذه الصرافات لوقت أطول.

الوفد الأردني يطلب وقف طلب إجازات الاستيراد للبضاعة الأردنية
الجلاد: دخول البضاعة عن طريق
غرف التجارة منعاً للتزوير

صيفة مشتركة مع وزارة الاقتصاد لتسهيل التعامل التجاري بين البلدين، مؤكداً ضرورة دخول البضائع إلى سورية عن طريق غرف التجارة وذلك منعاً لدخول البضائع بسجلات مزورة.

وخلال اللقاء، أكد أبو عاقولة أن نسبة الترانزيت انخفضت بقيمة ٩٠ بالمئة منذ تطبيق قرار رسم الترانزيت، ومن الصعوبة تحمل الكلف، إذ أصبح رسم عبور الشاحنة الواحدة ١٧٠٠ دولار، مشدداً على استعداد الحكومة الأردنية للعودة إلى العمل باتفاق عام ٢٠٠٩ التي تنص على إلغاء رسوم الترانزيت بين البلدين، مبيّناً أنه في بداية العام القادم (٢٠٢٠) سوف يأتي وفد من غرف تجارة عمان لزيارة دمشق.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس نقابة أصحاب الشاحنات الأردنية محمد خير الداود أن الهدف من الزيارة هو مناقشة عدة مشاكل بين القطاعات الصناعية والتجارية متعلقة بأمور النقل لتسهيل التعاون التجاري بين الجانبين، مبيّناً أن الجو العام مساعد جداً، وأن هناك الكثير من التسهيلات بين الجانبين في الأيام المقبلة.

أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد وجود عواقب لا بد من إلزاتها من الجانب الأردني في مجال التجارة والنقل، إذ يوجد ١٩٣ بنداً جمركياً، أي ما يزيد على ٢٠٠٠ نوع من البضائع السورية متنوعة الدخول إلى الأردن، إضافة إلى طلبات الجانب الأردني بضرورة وجود طيالة في الشاحنات المخصصة لنقل المواد، وهو أمر غير موجود لدينا، لكونه محصور بالمصانع العملاقة.

جاء ذلك خلال المحادثات المشتركة يوم أمس بين أعضاء غرفة تجارة دمشق والوفد النيابي الأردني الذي يزور دمشق.

من جانبه، اقترح رئيس الوفد الأردني ضيف الله أبو عاقولة وقف طلب إجازات استيراد فيما يخص البضائع الأردنية، وتحدث حول قرار وزارة النقل برفض رسوم بقيمة ١٠ بالمئة على سيارات الترانزيت الداخلة إلى سورية. الجلاد رد على هذا الطلب، مؤكداً أن إجازات الاستيراد ضرورية وفقاً لإدارة الاقتصاد السوري، ومع ذلك سوف تسعى الغرفة لإيجاد



وأضاف: «إن زيارتنا إلى دمشق تهدف لتقديم المزيد من التسهيلات بما يخص فرض الرسوم، موضحاً أن موضوع التعامل بالمثل لم تكن سورية هي المعنية به، بل هو قرار للتعامل مع جميع دول العالم. بدوره أكد رئيس نقابة أصحاب السيارات الشاحنة الأردنية محمد خير الداود أهمية سورية بالنسبة للأردن، اقتصادياً، إذ كانت الشاحنات تتدفق بأعداد كبيرة، أما اليوم فالأمور تتجه لتقليص الصادرات بين البلدين.

من الأردن بل من جميع الدول، والأردنيون اعتبروا أن هذا القرار فيه ظلم لهم، لكن تم التوضيح أن الأردن ليست هي المعنية في موضوع الترشيد. وتحدث رئيس الوفد ضيف الله أبو عاقولة نقيب أصحاب شركات الأردنية للتخليص ونقل البضائع عن التحديات التي يواجهها كلا البلدين بخصوص التجارة البنينة والترانزيت، داعياً إلى تخفيض الرسوم لما فيه مصلحة البلدين.

هنا غانم

علق الوفد الأردني الذي زار دمشق أمس آملاً كبيرة على إعادة إلق التجارة البنينة بين البلدين، وذلك خلال اجتماع عقد في غرفة صناعة دمشق أمس، إذ بحث الطرفان العديد من القرارات التي تعوق أسباب البضائع.

وبين رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أن هدف الاجتماع وضع النقاط على الحروف من جهة الأمور التي تتعلق بالتجارة البنينة بين البلدين، نظراً لأهميتها مشيراً إلى أنه رغم وجود العديد من المعوقات، ولاسيما فيما يخص وضع رسم ترانزيت مرتفع يصل إلى ١٠٪ ما انعكس سلباً على التبادل التجاري، وانخفضت السيارات القادمة والمغادرة بين البلدين من ١٠٠٠ ألف سيارة يومياً عام ٢٠٠٩ إلى ٨٠ سيارة فقط حالياً.

ودعا الدبس في تصريح لـ«الوطن» إلى إعادة النظر في القرار الحكومي، وتخفيض رسوم الترانزيت إلى ٢٪ كما كان في السابق.

وناقش الدبس موضوع القوائم السلبية التي وضعت على البضائع السورية، وخاصة نحن في حالة حصار جائر وعقوبات اقتصادية، حيث شرح للوفد الأردني أن ما هو الاستيراد الممنوع من جميع دول العالم هو ممنوع من الأردن، وما هو ممنوع من جميع الدول ممنوع من الأردن، ولا يمكن أن يكون هناك استثناء لأي دولة دون غيرها، مشيراً إلى أنه علينا أن نرشد الاستيراد ليس فقط